الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التجارية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس

تحت عنوان:

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة- بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

من إعداد الطلبة:

– ناصف ريمة

– مختاري ايمان

– مزياني نسيمة

إشراف الأستاذ(ة):

– سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى

جميع الأهل والأصدقاء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد :

لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور "

القري عبد الرحمان " لقبولها الإشراف علينا وعلى الثقة التي منحتنا إياها

خلال فترة العمل .

كما نتقدم بأثمان عبارات الشكر للقائمين على بنك السلام لحسن

استقبالهم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز مساهمة القروض في تمويل المشاريع التي تمثلها من الاستثمارات بموجب هذا التمويل تحقيق أهداف منشآت من أرباح و استمرارية ،و بالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن المالي ، وما إستخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في بنك السلام بالمسيلة هو أن للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك ، حيث تقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة و التنبأ بها مستقبلا وهذا ما يضمن للمشاريع النجاح والاختصار في الوقت .

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

الإهداء
الملخص: I
مقدمة: ..... أ
تمهيد: 6
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية..... 7
المطلب الأول: ماهية البنوك 7
المطلب الثاني: القروض البنكية..... 9
المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية:..... 13
المطلب الاول: اساسيات حول الاستثمار 13
المطلب الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية..... 16
المطلب الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار:..... 19
خلاصة الفصل: 24
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (2018-2022)..... 18
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة..... 19
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلةBADR .
..... 19
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي 19

المطلب الثالث: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR 22
المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية .. 24
المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 24
المطلب الثاني: سير عملية القروض والضمانات المشروطة من قبل البنك25
المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف وكالة المسيلة (2018-2022)..... 27
خلاصة الفصل الثاني: 33
خاتمة: 27
قائمة المراجع:..... 30
الملاحق..... 31

مقدمة

مقدمة:

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي وزادت اهميتها في الأونة الاخيرة نتيجة التطور الاقتصادي الذي احتل الصدارة ولهذا اخذت الدول تتسابق للبحث عن أفضل السبل القادرة على مواكبة التطور التكنلوجي فاتجهت بذلك الى الاستثمارات باعتبارها اهم العوامل المحققة للعوائد المالية، حيث تحظى عملية الاستثمار في العشرينيات الاخيرة باهتمام خاص حيث تنوعت بمجالات توظيف الاموال، التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

تلعب البنوك اليوم على تجميع الاموال من اجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية لزبائن المحتملين ولذلك يمكن القول ان اهم اوجه استعمالات النقود من طرف البنوك انما يتمثل في استعمالها في منح القروض على اولئك الذين يحتاجون اليها وتعتبر القروض في حقيقة الامر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها لتحصلها على عوائد حيث تقوم البنوك بدراسة المشاريع لتحقيق الاهداف المرجوة.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لان المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة وبأقل تكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن ان تعرقله، وتتم عملية التمويل اما ذاتية عن طريق التدفقات النقدية المحققة او الارباح، واما خارجيا وذلك بلجوء الى الاقتراض من مختلق الهيئات المالية كالبنوك التجارية ويعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من اهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي وإنعاش الاقتصاد .

اولا: الاشكالية الرئيسة

انطلاقا مما سبق تظهر ملامح اشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ثانيا: الاسئلة الفرعية

ولكي نتعمق أكثر في دراسة هذه الاشكالية يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

-ما هو مفهوم البنوك ؟،وماهي اهدافها ووظائفها ؟

-ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية ؟وكيف تتم دارسة وتقييم المشاريع؟

-ما المقصود بالتمويل وماهي مصادره ؟

ثالثا: فرضيات الموضوع

من اجل الإجابة عن التساؤلات، قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات:

1- تلعب البنوك دورا رياديا في تفعيل حركة الانشطة الاقتصادية؛
2- ان تقييم المشاريع الاستثمارية يتوقف على الاختيار العقلاني المبني أساسا على الدراسة المالية والفنية والاقتصادية الدقيقة لعناصر المشروع؛
3- حدود التمويل التي توفرها البنوك غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية .

رابعا: اهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البنوك وكيفية تمويلها المؤسسات، وبالتالي تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية، بالإضافة الى معرفة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض على القرض وكيفية التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

خامسا: اهداف البحث

ان الاهداف التي نتطلع الى الوصل اليها من خلال البحث تتمثل في:

-كسب الخبرة في الميدان العلمي من خلال دراسة بمثل هذه المواضيع والمراجع؛

-المساهمة في اعطاء صور حية عن البنوك والجهاز المكلف بتمويل الاستثمارات؛

-تقديم اهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل المشاريع الاستثمارية؛

-اعطاء نظرة شاملة على مختلف البنوك والتقنيات التي تستعملها؛

- اظهار طبيعة نشاط البنوك؛

-محاولة الالمام بجميع الجوانب المتعلقة بعمليات تمويل الاستثمارات؛

-افادة الجيل القادم من الطلبة لإضافة رصيد من المعلومات الى المكتبة الجامعية

سادسا: اسباب اخيار الموضوع

من اهم الاسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

-تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه ؛

-الاهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره محركه الاساسي ؛

-فهم كلما يدور حول الاستثمار والقروض الموجهة لتمويل المشارع وكفيفة منحها وسيرها؛

-ميولنا الشخصي لهذا الموضع وفضولنا لمعرفة حيثيات العمل البنكي.

سابعا: الادوات المستعملة في الدراسة

اما عن ادوات الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات فقد اعتمدنا في الدراسة النظرية على المراجع بالغتين العربية والانجليزية المتخصصة في الموضوع، أي جانب الاعتماد على الرسائل والمذكرات الجامعية وكذا مواقع الانترنت.

كما اعتمدنا في الدارسة التطبيقية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة على الوثائق والمقابلات مع مسيري البنك بالمسيلة.

ثامنا: المنهج المتبع

من اجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر في مفردات البحث الهادف الى تباين دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية قد اعتمد على: المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره انه الاكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا من خلال وصف المؤسسة واهم خصائصها بالإضافة الى تحديد واقع ومكانة هذه المؤسسة في الاقتصاد.

*منهج دراسة حالة: من خلال ربط الجانب النظري بالواقع العلمي حيث تمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-لتمويل المشاريع الاستثمارية

*حدود الدراسة: وكالة لمسيلة 2023/2022

تاسعا: صعوبات الدراسة

صادفنا مجموعة من الصعوبات وهي نقص المعلومات خاصة في الجزء التطبيقي، وكذلك صعوبة ترجمة الوثائق المترجمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية .

عاشرا: تقسيمات البحث:

من اجل الالمام بنتائج البحث، قمنا بتقسيم الدارسة الي فصل نظري، وفصل تطبيقي

الفصل الاول قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث تناولنا فيها ماهية البنوك، القروض البنكية وعموميات حول التمويل البنكي، نظرة حول المشاريع الاستثمارية، اما الفصل الثاني فهو مقابلة ما هو نظري سلفا بالجانب العلمي.

الإطار النظري

تمهيد:

تعتبر البنوك نوع من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان التي يمكنها الى التوسط بين المقرضين والمقترضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطور ملحوظ في الآونة الأخيرة نظرا لدور الكبير التي تؤديه التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة لتطور الاقتصادي وصدور قوانين المشجعة على الاستثمار بوجه عام ولم تعد اهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية وانما اصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف انواعها

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية

تؤدي البنوك دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشطات وتنويعها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية البنوك، والقروض البنكية، عموميات حول عملية التمويل.

المطلب الأول: ماهية البنوك

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك

أ) نشأة البنوك: ظهرت البنوك في الفترة الأخيرة من العصور الوسطى حيث قام التجار والمرابين والصاغة في أوروبا خاصة في مدن البندقية وجنوة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إسمية، حيث قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب المودع آخر، حيث كان يقيد التحويل في سجلات المؤسسة ويتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة مما سبب في النهاية إفلاس عدد من هذه المصارف. وقد دفع الأمر بعدة من المفكرين من الربع الأخير من القرن 16إلى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 م، وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا أما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668 م، بنك انجلترا 1694 م، بنك فرنسا 1800 م) نشأت البنوك لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة وهكذا أدت الى نشأة الرسمية وساهمت كثير في تطويرها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.

ب) تعريف البنك: كلمة البنك banque–banc أصلها هو الكلمة الإيطالية banco. بانكو وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يصبح المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، وقد وردت عدة تعاريف للبنك:

إن البنك باعتباره منشأة مالية، هو مكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها. ولما كانت مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف وإقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفته الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه.

وبالتالي فأن كلمة البنك تشير الى أي مؤسسة هدفها قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات والبنك على هذا مؤسسة تتعامل بالنقود تتقبلها من العملاء في شكل إيداعات ونحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل أصحابها.

كذلك يمكننا أن نقول إن البنك عبارة عن مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

الفرع الثاني: خصائص البنوك

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

✓تخص البنوك بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة لأخرى باستخدام الشيك.

✓تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس آية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

✓ تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض).

✓ تتعامل البنوك في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية.

✓ وأهم ما تختصه البنوك هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك.

✓ تسعى البنوك التجارية الربح عكس البنك المركزي

الفرع الثالث: أهداف البنك

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.

المطلب الثاني: القروض البنكية

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية وشروط منحها

باللغات الأوربية أصل كلمة قرض "Credit" جاءت من الكلمة اللاتنية "Creditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "Credere" الذي يعني يعقد "Croire".[1]

كما تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في الحالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

2 ومن أجل منح هذه القروض لابد من وجود شروط منها:

أ) شخصية العميل.

ب) المقدرة على الدفع.

ج) رأس المال أو المركز التجاري.

د) الضمانات.

هـ) الظروف العامة.

الفرع الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية

1)أنواع القروض: تنقسم القروض التي تمنحها البنوك بصفة عامة وفقا للمدة والغرض والضمان.

وفيما يلي نتناول أنواع القروض وفقا لهذه المعايير المستخدمة في تصنيفها:

أ) تنقسم القروض وفقا لمدتها:

1)قروض قصيرة الأجل.

2)قروض متوسطة الأجل.

3) قروض طويلة الأجل.

[1] عبد العاطى لاشين محمد منسى-، ادارة البنوك-غير مبين الناشر، 2002، ص13.

ب) تنقسم القروض وفقا للغرض التي تمنح للأجله:

1)قروض انتاجية.

2) قروض تجارية.

3)قروض استهلاكية.

ج) تنقسم القروض حسب نوع الضمان:

1)السلفيات بضمان أقطان.

2)القروض والسلفيات بضمان محاصيل زراعية.

3)القروض والسلفيات بضمان أوراق مالية.

4)القروض والتسليفات بضمان كمبيالات.

5) القروض والسلفيات بضمان البضائع.

6) القروض والسلفيات مقابل تنازلات.

7) القروض والسلفيات بضمان الرهن العقاري.

المطلب الأول: عموميات حول عمليات التمويل

الفرع الأول: مفهوم التمويل وأشكاله

أ) تعريف التمويل: إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز تفك بها ضيقتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي، كما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج والحصول عليه، ومن هذا نتفرق لعدة تعاريف نذكر منها :

–هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.[2]

كما يمكن تعريف التمويل على انه احد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات.[3]

[2] حمزة الشبخي، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، دار صفاء لنشر والتوزيع ،1998صفحة 20.

[3] يونس رمثاء، حضيرة فخار، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التجارة، الدولية، جامعة الجزائر دفعة 2001، صفحة 3.

من التعاريف السابقة فإن التمويل هو إمداد البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين الاقتصادين الموارد المالية اللازمة عند الحاجة إليها كما يتكون التمويل من مجموعة الأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الاستخدام من جانب المؤسسات المتعاملين الاقتصادين

ب-أشكال التمويل: يمكن النظر لأشكال التمويل من عدة جوانب منها:

1- **أشكال التمويل من حيث المدة:** وينقسم إلى:

أولا: تمويل قصير الأجل: يقصد به ذلك النوع الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية أي تغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل، الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروع، وتكون فترة التمويل أقل من سنة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال، شراء المدخلات أو المواد الأولية اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.[4]

ثانيا: تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته بين سنة وخمس سنوات.[5]

ثالثا: التمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها الخمس سنوات.[6]

2- **أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

أولا- التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقته الإنتاجية، والذي يبقى تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.[7]

ثانيا- التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى مدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.[8]

---

[4] دريد كامل الشبيب، مبادئ الادارة المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع الاردن 2004، صفحة 121.
[5] خون رابح، مؤسسات الصغيرة المتوسطة ومشكلات تمويلها الجزائر 2008، صفحة 98.
[6] نفس المرجع، صفحة 98.
[7] صبحي تدريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، دار الجامعية لنشر وتوزيع مصر 107
[8] خوني رابح مرجع سبق ذكره صفحة 99.

3- أشكال التمويل من حيث الغرض من استخدامه: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أولا- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وهذا المعنى بتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك.

ثانيا- تمويل الاستثمار : يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع ، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري ، الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات أساسية هي : اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة + تحديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال السلعة معمرة بسلعة أخرى للمحافظة على طاقات الإنتاج ؛ نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للعتاد الموجود .[9]

الفرع الثاني: مصادر التمويل البنكي

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية واختيار مصادر التمويل يعني اتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة، وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك باختلاف معيار التصنيف من صنف لآخر

✓**من حيث الزمن:** مصادر قصيرة الأجل، مصادر طويلة الأجل.

✓**من حيث المصدر:** مصادر داخلية، مصادر خارجية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطبيقات ليست منفصلة بل مترابطة ومتداخلة فيما بينها.

1- **مصادر التمويل الداخلي:** يعتمد هذا النوع من التمويل على موارد المؤسسة حيث أنه يخص المؤسسات قديمة النشأة والتي لها موارد يمكن جلبها عن طريق أرباحها وممتلكاتها ويعرف أنه الثروة الذاتية للمؤسسة حيث تعمل على تحقيق فائض في الأموال التي تحتاجها لتمويل نشاطها وهذا لا يتحقق إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون إيجابية مضافا إليها عنصرين هما:

- الإهتلاك

-مدونات ذات الطابع الاحتياطي

[9] نفس المرجع الذي سبق ذكره صفحة 9

نستنتج أن التمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية هامة تستعملها المؤسسة لتمويل نشاطها الاستغلالي دون الالتجاء إلى أطراف أخرى

2- مصادر التمويل الخارجي: يعرف التمويل الخارجي كما يلي:

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادرها خارجية ويتوقف حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية، أي أنه مكمل لتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية.

عندما تمر المؤسسة بأزمة مالية أو عندما لا يمكن لها تمويل مشروعاتها وبالتالي تحقيق الفوائد يصبح صعبا، تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض من الأطراف الأخرى أي خارجية كالمؤسسات المالية والبنوك، وتنقسم الصادر الخارجية إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

أولا: تمويل قصير الأجل: هي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة

ثانيا: تمويل طويل الأجل: يعتبر الجزء المكمل للهيكل المالي والتي تتمثل مكونات هيكل رأسمال.

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية:

المطلب الاول: اساسيات حول الاستثمار

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار وانواعه

أ) مفهوم الاستثمار: يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة مجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها الدخل، الاستهلاك، الادخار والإقراض، ولقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار واختلفت حسب الزاوية المنظور اليها:

- **مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية:** هو التضحية أو الاستغناء عن استهلاك عاجل أكيد من أجل الحصول على استهلاك أجل أوفر غير مؤكدة حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الاول

-**مفهوم الاستثمار من الناحية المحاسبية:** يقترن مفهوم الاستثمار هنا بالقيم الثابتة أي تضم كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تمت حيازتها أو إنشاؤها من قبل المؤسسة والتي تتعلق بدورات مالية.[10]

- **مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:** يعتبر الاستثمار توظيف الأموال في فترات زمنية يؤدي من خلاله إلى التقليل من المصاريف على المدى الطويل.

[10] عبد الغفار حنفي الادارة المالية المعاصرة 2006، ص141

نستخلص من التعاريف السابقة: ان الاستثمار هو عبارة عن فعل يقوم به المستثمر، فيه يقوم باستخدام مبلغ معين من المال لشراء شيء ما من أجل تحقيق عوائد مادية، أو لبيع هذا الشيء في المستقبل مع تحقيق أرباح.

ب- أنواع الاستثمار: تعددت أنواع الاستثمارات وذلك باختلاف النظرة إليها وأهم الأنواع المتوفرة تحص: الاستثمارات الحقيقية والمالية، الاستثمار الفردي والمؤسس، الاستثمار الخاص والعام والاستثمارات المحلية والأجنبية.[11]

1- **الاستثمارات الحقيقية المالية:**

أ- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية: هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية بالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الارتكازية، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي والإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني

ب- الاستثمارات المالية: هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي، وتتمثل في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف إنشائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي، والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة مالية ومن خصائصها الاتساع والعمق.

الاستثمار الشخصي أو الفردي والاستثمار المؤسسي

أ- الاستثمار الشخصي أو الفردي: هو ما يقوم به شخص واحد حيث يمكنه أن يستخدم ما يحتاج له من موارد وأموال في القيام بالاستثمارات.

ب- الاستثمار المؤسسي: تقوم به المؤسسة الشرعية أو هيئة ولكن لا يختلف عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالمؤسسة تقوم بعمل استثمارات مادية وكذلك استثمارات مالية.

3- الاستثمار الخاص والعام

أ- الاستثمار الخاص: يكون الاستثمار من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص نحن أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه تحقيق الربح

ب- الاستثمار العام: تقوم به الشركات التابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها بالقطاع الحكومي وتكون أهدافه اجتماعية.

---

[11] دريد كامل الشيب، الاستثمار وتحليل الاستثمار، دار البازور لنشر، 2009، ص50.

الفرع الثاني: أهمية وخصائص الاستثمار

أ- **أهمية الاستثمار**: للاستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كحلية إنتاج وعلى المجتمع بصفة عامة وتميز أهمية الاستثمار حسب القطاعات كما يلي:

1- **أهمية الاستثمار اقتصاديا**: من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار ذا أهمية وبالغة في تحريك دواليب أي اقتصاد ما، وهذا رغم المخاطر التي يتضمنها أي استثمار أيا كانت طبيعته، فالاستثمار، يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمؤسسة وكذا المستثمرين الخواص، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتوسيع طاقتها الإنتاجية أو إعادة استثمار هذه العائدات في استثمارات جديد.

2- **أهمية الاستثمار محاسبيا وماليا:**

- الحصول على أملاك وقيم دائمة وملموسة وغير ملموسة، منقولة وغير منقولة؛
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل، والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة.

ب) خصائص الاستثمار:

إن الاستثمارات وعلى اختلاف أنواعها يمكن أن تتميز بالخصائص التالية:

1- إيرادات المشروع الاستثماري:

الإيراد الصافي يعتبر التدفق النقدي محذوفا منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة. إن التنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري ترتكز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ أو تقدير حجم المبيعات المتوقعة، وكذا التعرف على تفصيلات المستهلكين، وأفضل شبكة التوزيع، وأقلها تكلفة، وبالتالي تتحصل على سلامة القرار الاستثماري المتضمن رفض أو قبول المشروع.

2- نفقات الاستثمار:

يمكن حصر تكاليف الاستثمار في مجموعتين:

✓تكاليف ابتدائية: وهي تلك النفقات اللازمة لإقامة مشروع ما، أي هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إنجازه وإجراء تشغيله

✓تكاليف تشغيل المشروع: هي عبارة عن الإنفاقات اللازمة لتشغيله والاستفادة من الطاقة التي جناها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة والتي تكمن في المواد اللازمة، للتشغيل الأجور ومصاريف أخرى وأحيانا مصاريف تكوين العمال.

3- مدة حياة الاستثمار: المقصود بمدة الحياة الاستثمارات، هي ذلك الفترة التي تحقق فيها منفعة أو إيراد صافي من الاستثمارات، لمفهوم المدة يدفعنا إلى التفرقة بين العمر الفيزيائي والعمر الإنتاجي للاستثمار.

4- **القيمة الباقية:** بعد نهاية الاستعمال العادي أو الاستغلال فإن الاستثمار قيمة تجارية باقية في مدة الحياة الطويلة يصعب توقع تلك القيمة ويمكن القول أن القيمة الباقية هي القيمة التي يباع بها الاستثمار في نهاية استغلاله.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار

للاستثمار عدة أهداف تدفع المستثمرين القيام بتوظيف أموالهم واستثمارها فيمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:

✓إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح فهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد المستثمر يوظف أمواله دون أن يكون هدف تحقيق العائد أو الربح.

✓ تكوين الثروة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يصغي المستثمر بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها

✓المحافظة على قيمة الموجودات، يسعى المستثمرين إلى توسيع مجالات استثمارهم حت لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الاسعار وتقلبها، وذلك. لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثماري: يمكن تعريف المشروع على أنه تصور أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة، أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة، أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية، وذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع، لتقديم منتوج معين أو خدمة معينة.[12]

كما يعرف على أنه مجموعة من المساهمات المثلى، ذات الطابع الاستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع الجمالي وما رابط، الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي بصفة محددة، كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام.[13]

---

[12] مصطفى محمود أبو بكر، دليل إعداد دارسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 36.
[13] فهمي خلال احمد، دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 35.

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية وخصائصها:

أ- **أنواع المشاريع الاستثمارية:** تختلف المشاريع الاستثمارية، باختلاف درجة الارتباط الموجودة بين مختلف المشاريع، ويمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الاستثمارية كالتالي:[14]

- المشاريع المستقلة: بحيث أنه إذا تم اختيار مشروع على الآخر، فإن هذا الاختيار لا يؤثر على قرار أو قبول أو رفض الآخر.

- المشاريع المتلازمة: ويقصد بها تلك المشاريع التي تكون المؤسسة فيها أمام اختيارين، إما أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي قبول الأول يستلزم قبول الثاني.

- المشاريع المكملة: وهي تلك المشاريع التي في حالة قبول أحدهما، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني، أو نقائصها أو زيادة تكلفتها.

- المشاريع المتنافية: ويقصد بها تلك المشاريع التي إذا كان قبول أحدهما يستلزم رفض أو التضحية بالآخر، وهذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلهما معا بسبب الاستحالة التقنية. -- المشاريع المعنوية: وهي المشاريع التي إذا تم قبول أو رفض أحدهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني أو نقصان إيراداته.

ب- **خصائص المشروع الاستثماري:** تتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

- لا يعد إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته، وإنما يعد ذلك وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من المنافع والغايات ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع؛

- يتطلب استمرار ونمو واستقرار المشروع ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة؛

- يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية؛ الإنتاج والخدمات؛

- يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاته المدخل النظم.

الفرع الثالث: اختيار المشاريع الاستثمارية: يواجه المشروع الاستثماري عوائق عديدة تصعب من اتخاذ قرار اختياره، فيمر هذا الأخير بعدة مراحل تحت تأثير ظروف وعوامل ومعايير يجب على المقرر أخذها بعين الاعتبار والاعتماد على أساليب في تحقيق ذلك.

[14] فركوس محمد، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 168.

أ- **أنواع القرارات الاستثمارية:** القرار الاستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين البدائل والمبني على دراسات ومراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل التنفيذ القادر على تحقيق الأهداف المسطرة في المشروع.

– قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ليتم اتخاذ القرار في هذه الحالة من بين عدة بدائل استثمارية الممكنة لتحقيق الهدف المنشود فيكون أمام المقرر اختيار أفضل من البدائل أخذا بعين الاعتبار العائد والمنفعة المنتظرة منه في فترة زمنية محددة وبذلك يحصل على ترتيب أولويات الاستثمار.

– قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: في هذا النوع من القرارات توجد العديد من الفرص الاستثمارية، وإنما في حالة اختيار المقرر لإحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك يمنعه من اختيار استثمار آخر من نشاط آخر فهنا نشاط يمنع تبادليا نشاط آخر، فمثلا حالة اختياره المشروع صناعي فإنه لا يمكنه الدخول في نشاط زراعي أو في حالة اختياره لمشروع في السوق المحلية فلا يمكنه الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت.

– القرارات الاستثمارية في ظروف التأكيد والمخاطرة وعدم التأكد: هي ظروف يكون للمستثمر اتخاذ القرارات تحت ظلها، فظروف التأكد تنعدم فيها المخاطرة وتقترب من الصفر يتم عنها اتخاذ قرار الاستثمار بسهولة تامة، إذ يملك المقرر في هذه الحالة معلومات كاملة ودراسة شاملة عن المشروع وخاصة جانب التنبؤات المستقبلية وهذا الوضع قليل الوجود، إذ أن المخاطر تعترض كل مشروع وتتراوح من 1 إلى 100 % وهي ظروف المخاطر التي يتم للاختيار فيها على أساس المشاريع الأبعد من 100% .

– القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي: قد تكون القرارات الاستثمارية معتمدة على التحليل الوضعي فقط، وقد تكون قرارات أخرى معتمدة على التحليل الكمي فقط ولكن كلاهما قليل الحدوث فالواقع في عالم اليوم يعتمد على الأخذ بكلا التحليلين الوضعي والكمي لاتخاذ القرارات الاستثمارية.[15]

ب مراحل اتخاذ القرار الاستثماري:

1– التعريف بالمشكلة واكتشاف طبيعتها: ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها ويتوجب توفر الدقة في معطياتها.

2– البحث عن البدائل: بعد حصر المشكلة يسهل معرفة البدائل المختلفة التي تساعد على التقليل من الانحرافات.

3– المقارنة بين البدائل: من أجل تحديد أفضلها من حيث الفعالية والتكلفة، فتخضع الفرصة للتفكير إذ تتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة من خلال تحليل المعلومات المجمعة من المصادر الخارجية والداخلية فيحدث نوع من الإقناع بهذه الفكرة الاستثمارية.

[15] عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 43-45.

4- دراسة الجدوى المبدئية للمشروع: ويطلق عليها اسم مرحلة حسن الأوضاع وإذا خلت من المشاكل والصعوبات ينتقل للمرحلة الموالية.

5- دراسة الجدوى التفصيلية: وهي تنقسم إلى دراسة الجدوى البيئية والجدوى القانونية ودراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية ودراسة الجدوى المالية ودراسة الجدوى الاجتماعية. 6- مرحلة تقييم المشروع الاستثماري: لخص بعض المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات المشروع وهي التحليلات حسابية تقيم كلفة المشروع بصفة عامة.

7- اختيار البديل: يتم هنا اختيار البديل الأفضل اعتمادا على الدراسة المخصصة لكل بديل وتلغي البدائل الأخرى.

8- اتخاذ القرارات الاستثمارية: هنا يتم رسميا إعلان المشروع الاستثماري المقرر الذي انتهى بصورة إيجابية صافية.

9- التطبيق وبدء التنفيذ: وبذلك يبدأ تنفيذ المشروع بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة بشريا وماديا وماليا.

10- الرقابة: إن عملية القرار لا تنتهي بنقلها إلى الجهة المنفذة بل يجب التأكد من فعالية المشروع عن طريق المتابعة المستمرة حتى يتحقق متخذ القرار من سلامة القرار وقدرة المشروع على تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الاستثمار:

الفرع الأول: المخاطر والضمانات البنكية:

أ- المخاطر البنكية: المخاطر البنكية هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقارض تسديد مبلغ القرض (واحتمال تحقق الخسارة تبعا لذلك)، وكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية. لماذا؟ لان الائتمان يتضمن في كل الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل.[16]

وتتمثل المخاطر البنكية في العناصر التالية: مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر أخرى وسوف نتناولها كما يلي:

1- مخاطر السيولة: إن خطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل، والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك، للحصول على التدفقات النقدية، بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة

[16] شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2- مخاطر السوق: تعرف مخاطر السوق، بأنها المخاطر التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، وأهم مخاطر السوق التي تهم البنك، هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف.[17]

3- مخاطر التشغيل: وهي عبارة عن احتمال الخسارة التي تنشأ عن:

- فشل، أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين الأنظمة، أحداث خارجية وهناك بعض الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل: الاختلاسات والرشوة؛
- سرقة البنك والكوارث الطبيعية.

ب-**الضمانات البنكية وأنواعها**: يعتبر الضمان وسيلة حماية هامة لتغطية الأخطار السابقة ذكر، ولهذا على البنك أن يفرض وجود ضمان القرض المقدم للمقارض، أي كل شكل اقتراض مصرفي مربوط بضمان للتسديد.[18]ونميز بين نوعين من الضمانات، فهناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية:

1- الضمانات الشخصية: الضمانة بكفالة فريق ثالث، وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن لصالح الدائن يتعهد فيه الضامن كتابيًا، بسداد الالتزامات القائمة على المدين في حالة عدم مقدرة المدين عن سداد ما عليه من ديون.

2- الضمانات الحقيقية: وتتمثل هذه الضمانات في العناصر التالية:

- الضمان بالأوراق المالية: وهنا يودع المدين في البنك أوراق مالية كضمان للمدين؛

- رهن العقارات والأراضي: وحيث يصنف العقار ضمن أحسن الضمانات المقبولة، لدى البنوك نسبة لما تتمتع به من استقرار في الأسعار.

رغم العملاء لا يحبذون الرهونات الأصولية للعقار، إلا أنها مقبولة لدى البنوك بنظام الرهن الحيازي، الذي يعني إيداع صكوك الملكية لدى البنك؛

ضمان البضائع: حيث تكون العين الضامنة للقروض، من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان، ويشارط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها؛

ضمان ودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري: رغم أن هذا النوع لا يتضمن مخاطر، بسبب ما يتمتع به الضمان من السيولة ولكن لابد من الأخذ بعين الإعتبار، تطبيق أسس الائتمان السليمة، التي تتضمن العناصر الائتمانية المتفق عليها، بين البنك التجاري والبنك المركزي؛[19]

---

[17] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2005، ص 234-240.
[18] عبد المعطي رضا الرشيد إدارة الائتمان دار وائل للنشر، الأردن، ص 76-77. 4- نفس المرجع السابق، ص 76-77.
[19] عبد المعطى رضا الرشيد إدارة الائتمان مرجع سبق ذكره، ص 79-80. 2- نفس المرجع السابق، ص 79-80.

ضمان كفالة مصرفية: يعتبر في مقدمة الضمانات النقدية، وتجري الدراسة الائتمانية على العميل الذي يتقدم بهذا النوع من الضمانات لقاء القرض.[20]

الفرع الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان: مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من فروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الإئتمان ومن أبرز هذه الوسائل نجد:

1- دراسة عناصر منح الائتمان: تقوم عملية دراسة منح الائتمان، على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك، في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان. لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمسة عناصر المنح الائتمان وهي:

- الشخصية: هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده؛ المقدرة: يقصد بالمقدرة هنا مدى مقدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة، بكفاءة وفعالية.

- رأس المال: يعني رأس المال كمؤشر من مؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، بيان مدى اعتماد العميل في تمويل مشروعه على موارده الذاتية،

- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك، من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان، فهي ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.

- الظروف الاقتصادية: لا شك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانا بأن العمل في أسواق انشطة، تعزز الربحية والملاءمة.

2- **الاستفسار عن سمعة العميل:**

- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية، وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم تسهيلات التمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعات وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

- البنك المركزي والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك.

[20] عبد المعطي رضا الرشيد، إدارة الائتمان مرجع سبق ذكره، ص 217-218-219.

- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض الإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية مع طالب القرض.

الفرع الثالث: سبل تفعيل الاستثمار: إن من أهم سبل تفعيل الاستثمار، من طرف البنوك ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

أ- التسهيلات الائتمانية المباشرة: بينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيسي الأموال البنوك التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية وهي:

1- القروض والسلفيات: القرض هو أبسط صور الائتمان، وغالبا ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر، أما العميل التاجر فهو لا يستطيع أن يقدر مقدما المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزعم القيام به.

2- الجاري مدين: الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط، هو إتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك يسحبها وأن يكون حسابه مدينا، بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة.

3- الكمبيالات المخصومة: سند الأمر أو سند الأذني أو الكمبيالة، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.

ب- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: لا تقتصر عمليات الائتمان المصرفي على التسهيلات الائتمانية المباشرة فقط بل أنها تمتد لتشمل أشكالا أخرى من التسهيلات غير المباشرة، والتي لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر ومن أهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

1- خطابات الضمان: خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك، بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، تتخذ خطابات الضمان عدة أشكال من أهمها:

- خطاب الضمان الابتدائي؛
- خطاب ضمان حسن الأداء؛
- خطاب ضمان الصيانة؛
- خطاب ضمان الدفعة المقدمة.

2- بطاقات الائتمان: بطاقة الائتمان هي بطاقة من البلاستيك، أو على شكل شريحة إلكترونية تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان، الذي يريده ضمن شروط محددة.

3- الاعتماد المستندي: الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك، بناء على طلب من العميل يدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها.

4- التأجير التمويلي: هناك العديد من أنظمة التأجير الحديثة، والتي تختلف عن أنظمة التأجير التقليدية حيث أن التأجير التمويلي يعتبر أحد الخدمات التمويلية الحديثة فهو يتضمن قيام البنك أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير.[21]

[21] عبد المعطى رضا الرشيد إدارة الائتمان مرجع سبق ذكره، ص 131.

خلاصة الفصل:

تعتبر العمليات الاستثمارية كثروة تمتلكها الدولة وذالك لأنها تعمل على دعم اقتصادي البلد وتطويره ،الا ان المشاريع الاستثمارية محفوفة بالمخاطر لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية، ولذالك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق من اجل تقييم ودراسة مشروعه كما تقوم البنوك بالقيام بالعديد من الدارسات الفنية والقانونية من اجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويقوم البنك أيضا باستعمال العديد من الطرق لتفادي مخاطر تمويل المشاريع الاستثمارية واتخاذ اجراءات لمراقبة مراحل الاقتراض بالإضافة لأخذ ضمانات مقابل منح المستثمر التمويل اللازم

الإطار التطبيقي

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (2018-2022)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع

بالاستقلال في التسيير، فهو يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال الموقعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرفه.

وبعد البنك من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا لامتلاكه فروعا في جميع الولايات، ونظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد ستحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، من خلال مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة BADR؛

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلةBADR .

تم إنشاء الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإعطائه دور أكثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ان وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة بالحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1- **المديرية** برأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى المدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذا يتولي تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2 - **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسير هياكل بنك BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3- **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك من وإلى البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

4 -**وظيفة التجارة الخارجية:** تتقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5- **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والعميل ويتكون هذا من صندوقين ثانويين: الأول خاص بالعملة الوطنية، والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

– **فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا العمال والعملاء والمدير طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

– **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

– **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته، وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6 – وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7 – وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الشاملة والكاملة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز القانوني للزبون بضمان استيراد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8 – وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير في المحاكم.

9– وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية.

10 – وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة والأجور والاعتمادات.

الشكل 01: يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة

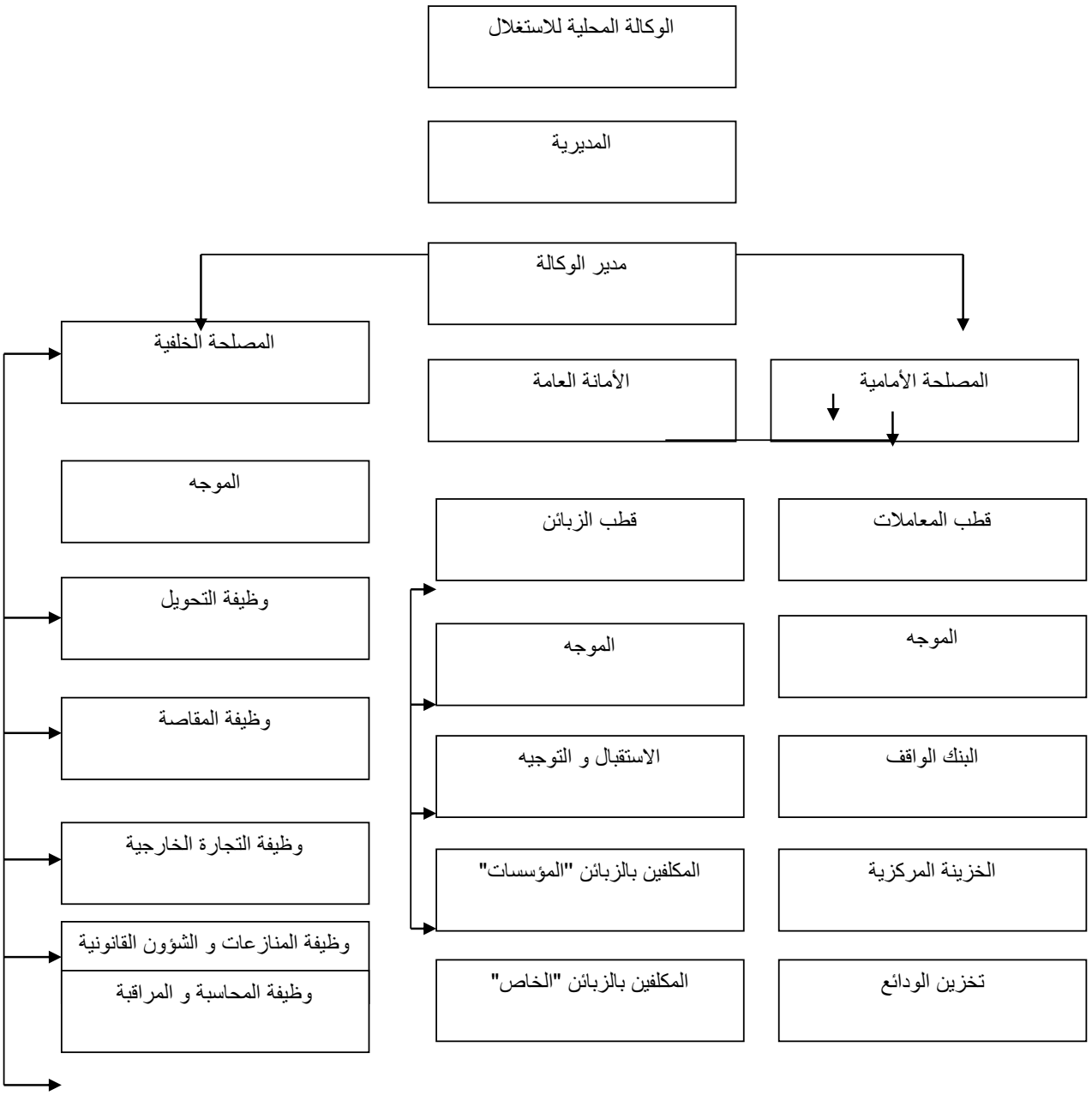

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنكBADR

المطلب الثالث: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الاستثمارية من قبل البنك فيما يلي:

1- إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري: يبدأ ملف القرض الاستشاري أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون من أجل معرفة سبب طلب الزبون للقرض والمشروع معلومات مقدمة من مصلحة منح القروض بالبنك.

الذي سيقوم بإنجازه، بعدها يطلب الزبون إعداد ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي بعده البنك لهذا الغرض ويشتمل هذا الملف عدة بيانات من أجل التعرف على الزبون أكثر.

ويتكون ملف طلب القرض الاستثماري من الوثائق التالية:

1-1- **الوثائق الإدارية والقانونية** والتي تتمثل في: طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضع فيه المبلغ المطلوب وفيما يستخدمه إضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية، وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك (أنظر الملحق رقم 1 طلب تمويل).

2 الوثائق المحاسبية والجبائية: بالنسبة لطلب قرض الاستثمار تتمثل في:

- الميزانيات المحاسبية التقديرية لخمس سنوات المقبلة.
- الميزانية الافتتاحية

وبالنسبة لطلب قرض الاستغلال تتمثل في: الميزانيات المحاسبية جدول حساب النتائج والجداول الملحقة لثلاث دورات سابقة، أما بالنسبة للوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لمدة لا تزيد عن 3 أشهر.

1-3 الوثائق المالية والتقنية (الدراسة التقنية اقتصادية للمشروع): وهي دراسة مفصلة لأبعاد المشروع من الناحية الاقتصادية أي المساهمة من خلال المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإنتاج خلق مناصب شغل).

2- **الدراسة الأولية للقرض:** بعد تقديم ملف القرض من عميل الوكالة البنكية بمجموعة المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل

الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا تمت هذه المراجعات في ظروف عادية وتضمن كل الإجراءات الواجب القيام بها وكانت نتائجها مرضية، يتم بعدها دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من قبل العميل تحليلا ماليا باستعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة بملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية.

3- المقابلة والمعاينة:

يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من 3 أعضاء (المدير، وموظفين من مصلحة القروض) لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحديد محضر المعاينة والتوقيع عليه.

4- دراسة الضمانات المقدمة:

بالإضافة إلى وجود ثقة بين البنك وزبائنه المقترضين فلابد من أخذ الحيطة والحذر في التعامل بمبالغ مالية ضخمة، لذلك فإن البنك يقوم بتقديم قروض مقابل ضمانات وينقسم الضمان إلى قسمين:

4-**1 الضمانات الحقيقية (المادية):** ويقصد بها وضع أملاك الزبون المقترض العقارية منها والمنقولة تحت الرهن لفائدة الوكالة، حيث أنه عند عجز الزبون عن التسديد وبعد إرسال إنذار إليه يتم الحجز على الأملاك الموضوعة تحت الرهن.

4-2 الضمانات الشخصية: وتتمثل في تدخل طرف ثالث (يختلف عن المقترض والبنك) ويتعهد بضمان تسديد القرض من طرف المقترض ويترتب عن هذا الضمان مطالبة هذا الشخص بالتسديد في حالة عجز المقترض عن ذلك.

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية

المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

1 – قروض الاستغلال: هي قروض قصيرة الأجل، وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التخزين التموين التوزيع) وتأخذ هذه النشاطات للبنوك خاصة التجارية باعتبارها التمويل الموسم الفلاحي ومدعم 100%.

– والمستفيدون من هذا القرض هم المزارعين والمربيين على شكل فردي أو على شكل مجموعات أو مؤسسة وظيفتها تحويل إبداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

2-1- قرض الرفيق: وهو أحد قروض الاستغلال التي تمنحها الوكالة، وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه رابطات أو اتحادات، المزارع النموذجية، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

2 –قروض الاستثمار: هي عبارة عن استراتيجية ذات مخاطر عالية جدا لذا غالبا ما يلجأ لها المستثمرون أصحاب الخبرة، وهي استراتيجية متوسطة أو طويلة المدى تستغرق على الأقل من 5 إلى 10 سنوات.

2-1 قرض التحدي: هو قرض استثماري يوجه لأصحاب الأراضي الذين يملكون عقود ملكية أو عقود امتياز.

ومن الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

– إذا كانت مدة السداد 5سنوات أو أقل تتحمل الوزارة الفائدة

– يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة و السنة 17

– على المستفيد من القرض دفع فائدة 63% عند السداد من السنة والسنة 9

– إذا دام المشروع أكثر من 10 سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

3 –القروض الخارجية: قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية مثل عملية تصدير واستيراد، لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

– قرض المشتري ؛

- قرض المورد؛
- – معلومات مقدمة من مصلحة منح القروض؛
- قروض مالية.

المطلب الثاني: سير عملية القروض والضمانات المشروطة من قبل البنك

أولا: سير عملية القروض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، الاجتماعية.

تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1 – مرحلة الاستقبال حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-1 –استلام الملف: يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المفترض شخصاً معنويا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي؛
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)؛
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية؛
- شهادة العمل أو شهادة أخرى؛
- دراسة تقنية أو اقتصادية للمشروع؛

أما إذا كان المقترض شخص معنوي (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي؛
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليه عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع؛
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب مع ضرورة وجود النسخ من الملف حيث:

1) نسخة للمكلفين بالقروض.

2) نسخة بالمجمع الجهوي للأشغال.

3) نسخة للإدارة العامة.

2-1 -التحقيق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

-3-1- تسليم ورقة لطلب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا

2 - مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفق ما يلي:

-1-2- قائمة مكونة من فقرات لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية).

2-2 - دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج .... إلخ).

2-3 -تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

2-4 -تحديد قيمة القرض

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

-إذا كان المبلغ محصور ما بين 2500000 دج و 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال

- إذا كان المبلغ أكبر تماما من 50000000دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

-قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000دج؛

-قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

3 - مرحلة اتخاذ القرار

3-1 -حالة رفض الملف: يعاد الملف لصاحبه.

3 –حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل.

ثانيا: الضمانات المشروطة من قبل البنك

تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1 –**الضمانات الحقيقة:** تضم ما يلي:

1-1 –الرهون العقارية: وثائقها عقود الملكية، شهادات سلبية، تقرير خبرة من أجل تحديد القيمة الحالية للعقار من قبل خبير متعاقد البنك.

1-2 –الرهون المنقولة: وثائق تثبت ملكية المنقول وتقرير الخبرة.

2 –الضمانات الشخصية: تكون في شكل كفالات، بحيث الشخص المفوض بالكلفة على الشخص الآخر يملك على الأقل سجل تجاري.

3- الضمانات المالية: تتمثل في الأوراق المالية، مثل: سندات الصندوق أو رهن الأسهم.... إلخ.

المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف وكالة المسيلة (2018-2022)

أولا: تقديم المشروع

يتمثل نشاط المشروع في إنشاء مؤسسة متخصصة في الشمين الصناعي للدواجن، والتفريخ الصناعي للبيض، فقدرت تكلته ب 1735000000 دج منها 523450864 دج يتكفل بها صاحب المشروع (30) أما ما قيمته 1211459136دج يأخذ شكل قرض بنكي (70%) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسب ومبالغ التمويل الخاصة بالمشروع.

البيان	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%30	523450.864
قرض البنك	%70	12211459.136
المجموع	%100	1.795.000.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة منح القروض بالوكالة.

ثانيا: الضمانات المقترحة

- رهن الأرضية؛
- رهن العتاد والتجهيزات؛
- الكفالة الخاصة بالشركاء؛
- تفويض عقد التأمين متعدد المخاطر لصالح البنك.

ثالثا: دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة

وذلك من خلال إعداد الميزانية المختصرة للمؤسسة وكذلك تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب بعض المؤشرات (2018-2022)

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية

جانب الأصول **الوحدة النقدية: دينار جزائري**

الأصول	2018	2019	2020	2021	2022
أصول ثابتة	1487105016	1445418397	1403731765	1362045140	1320358515
أصول متداولة	364733245	537987816	469228587	402140320	335448554
المجموع	1851838261	1983406207	1872960352	1655807069	1764185460

جانب الخصوم

الخصوم	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	119338270	256436237	386438867	517110786	650245550
الديون طويلة	1739873374	1732500000	1490208173	1247916346	1005624518

الاجل					
الديون قصيرة الأجل	0	0	0	0	0
المجموع	1859211644	1988936237	1876647040	1765027132	1655870068

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

رابعا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الاخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة، ومن بينها:

رأس المال العامFRNG = الموال الدائمة – الأصول الثابتة .

احتياج رأس المال العاملBFRG = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق.

الخزينة TN= رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم 03 : تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات.

البيان	2018	2019	2020	2021	2021
البيان FRNG	364733245	537897816	469228587	402140320	335448554
BFRG	358075000	530254900	460719872	392412394	325033705
الخزينةTN	6658245	7642916	8508715	9727926	10414849

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 02

التعليق:

من خلال ما هو مبين من معطيات مالية في الجدول، نلاحظ تحقيق المؤسسة للتوازن المالي، حيث أن مؤشرات التوازن المالي كلها محققة وهي:

أولا: Frng> 0 نلاحظ بأن رأس المال العامل الإجمالي يبدأ في تناقص بداية من السنة الثانية ولكن بمعدل أكبر من تناقص الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (Bfrg) وهذا ما جعل الخزينة موجبة وفي تزايد مستمر.

ثانيا: Bfrg<Frng

ثالثا: 0<Tn المؤسسة تحقق فائضا ماليا وهي تحقق توازن مالي.

الشكل 01: تطور راس المال العامل خلال سنوات الدراسة.

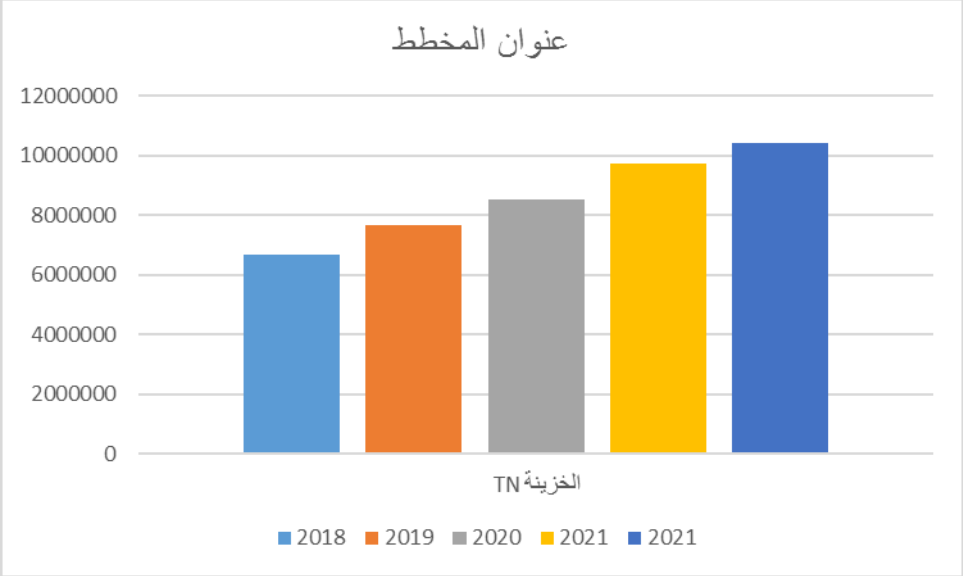

التعليق:

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن Frng يحقق أعلى قيمة له في سنة 2019 والمقدرة ب (537897816 ون) بعدما كانت (364733245 ون) وهذا راجع لسببين:

– الزيادة في الموارد الدائمة من خلال الزيادة في رؤوس الأموال الخاصة أو الزيادة في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

– التخفيض في قيمة الاستخدامات المستقرة بالتنازل عن جزء من الاستثمارات وهو ما أدى إلى تحقيق هذا الفائض من الأموال.

يبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليصل لأقل قيمة له في سنة 2022والمقدرة ب (335448554 ون) والذي يرجع إلى انخفاض في الموارد المالية للمؤسسة مقابل الارتفاع في حجم الاستثمارات.

الشكل :03 احتياج رأس المال العاملBFRG

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 أعلاه

تعليق:

نفس الشيء بالنسبة لاحتياجات دورة الاستغلالBfrg ، نلاحظ أن أعلى قيمة لها كانت في سنة 2019 والمقدرة ب (530254900ون)، وذلك راجع إلى ارتفاع في احتياجات دورة الاستغلال بصورة أكبر من موارد دورة الاستغلال ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليصل إلى اقل قيمة له في سنة 2021 بمبلغ (325033705 ون) وذلك إما لانخفاض احتياجات دورة الاستغلال أو لزيادة موارد الاستغلال.

الشكل :04: تطور الخزينة TN خلال خمس سنوات

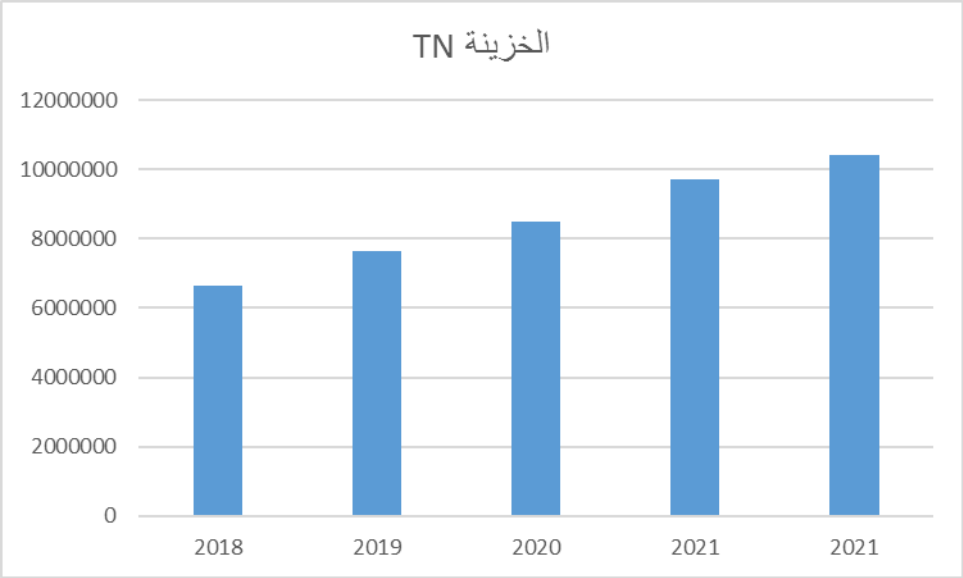

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 أعلاه.

التعليق:

ما يلاحظ على المبالغ المالية للخزينة TN أنها في ارتفاع تدريجي في سنة 2018 بمقدار (6658245 ون) الى سنة 2022 بمقدار (10414849 ون) وذلك راجع لأن الاحتياج في رأس المال العام الإجمالي (Bfrg) كان ينخفض بمعدل اقل من الانخفاض في (Frng) وهذا ما حقق فائض في التمويل.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، توصلنا إلى النتائج الأتية:

يقدم بنك الفلاحة مجموعة متنوعة من القروض لزبائنه متمثلة في قروض الاستغلال قرض الرفيق قروض الاستثمار، قرض التحدي، والقروض الخارجية.

تتم عملية منح القروض بالبنك عبر عدة مراحل هي مرحلة الاستقبال مرحلة الدراسة ومرحلة اتخاذ القرار.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال البحث في موضوع أثر القروض البنكية في التنمية الاقتصادية يتضح لنا جليا الدور الهام والفعال للقروض والتسهيلات في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، ولدعم الدور المستقبلي لهذه القروض المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية والمتمثل في قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي لبيان كيان قوي قادر على الإنتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، تقوم البنوك من خلال تقديمها لهذه القروض دورا فعالا ذو أثر على هذه المؤسسات بعملية تمويلها، ولكن قبل أن يتخذ البنك القرار بقبول أو رفض منح القرض يقوم بدراسة عدة جوانب.

كما أن القروض البنكية تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، فعندما يتم منح القروض بطريقة صحيحة وفعالة، فإنها تساعد على تمويل الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق فرص العمل وتحسين الدخل الشخصي والاقتصادي، وتساهم في تعزيز القطاعات الحيوية في الاقتصاد، مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية.

ومن خلال هذا قمنا بطرح مجموعة من الاقتراحات التالية:

- يجب مراعاة بعض الجوانب المهمة في منح القروض البنكية، مثل تقييم القدرة على السداد وضمان عدم التأثير السلبي على القدرة على تحمل المديونية؛
- العمل على تحسين النظام المصرفي؛
- توفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- استعمال التقنيات الجديدة في تمويل الاستثمارات؛
- التقليل من مدة دراسة طلب القروض.

وفي الأخير ما يمكننا قوله هو أن موضوع بحثنا فضاء واسع إذ يتماشى مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي حاليا وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه القروض في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية

وختاما يبقى المجال مفتوح للبحث والدراسة والإثراء لاستدراك النقائص وإيجاد الحلول الناجعة للوصول إلى نتائج أكثر إيجابية ونأمل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر قليل، وأن يكون عملنا المتواضع هذا انطلاقا لمواضيع أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- ✓ عبد العاطى لاشين محمد منسى–، ادارة البنوك–غير مبين الناشر، 2002.
- ✓ حمزة الشبخي، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، دار صفاء لنشر والتوزيع ،1998.
- ✓ يونس رمثاء، حضيرة فخار، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التجارة، الدولية، جامعة الجزائر دفعة ،2001.
- ✓ دريد كامل الشبيب، مبادئ الادارة المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع الاردن 2004.
- ✓ خون رابح، مؤسسات الصغيرة المتوسطة ومشكلات تمويلها الجزائر 2008.
- ✓ صبحي تدريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، دار الجامعية لنشر وتوزيع مصر.
  - دريد كامل الشيب، الاستثمار وتحليل الاستثمار، دار البازور لنشر، 2009.
- ✓ مصطفى محمود أبو بكر، دليل إعداد دارسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
- ✓ فهمي خلال احمد، دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- ✓ فركوس محمد، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- ✓ عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 43–45.
- ✓ شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- ✓ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2005.
- ✓ عبد المعطي رضا الرشيد إدارة الائتمان دار وائل للنشر، الأردن.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2023/05/08

إلى السيد: المدير العامي والتقني
للمسيلة لجامعة محمد بوضياف

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الليسانس الأكاديمي** في شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	مختاري ايمان	202035077021	11002100600123001	
02	مزياني تسمية	2020	11002100900794002020	
03	ناصف رتمة	202035010106	11002099504470001	
04				

عنوان البحث: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
أ.د عبد الصمد سعودي	Sous directeur (S.D.A.C) M. AIT SI MAMMAR	سراي صباح أستاذ محاضر ب

Arrêté arrivé pour la période allant du 08/05/2023 à M'SILA

Enregistré par nos soins

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر. ☎: 035 -35-33-33
http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc
https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765